ازدياد اعتماد المناطق العربية المحتلة على اسرائيل في مستورداتها. وقد بلغت مستوردات المناطق هذه، من اسرائيل، ٨٧ بالمئه من اجمالي مستورداتها في العام ١٩٧٩[٣٠].

○ لقد حدث تغيّر كبير في دخول منتجات المناطق المحتلة الى الاردن . وتدعي اسرائيل بأن الامر يتعلق بعملية تنظيم دخول المنتجات الزراعية الى الاردن، بحيث لا يسمح بدخول أكثر من نصف الكميات المنتجة (والحقيقة هي أن ربع الكمية الاجمالية، فقط، هو الذي يصدر في معظم الاحيان)[٣١].

وعبر خطوط السياسات التجارية الاسرائيلية، يجرى احكام السيطرة على العمليات التجارية الفلسطينية، وجعل أية نشاطات تجارية مستقلة مستحيلة، وبالنتيجة اخضاع كل العمليات التجارية لخدمة متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي. ومن البديهي ان النشاطات التجارية التابعة، تشكل جزءاً من تبعية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

الطاقة البشرية، قوة العمل

بلغت نسبة العمال الذين عملوا، في العام ١٩٧٥، في المؤسسات الاسرائيلية ٤١ بالمئة، و ٥٦ بالمئة في العام ١٩٧٧، وفي العام ١٩٨١ وصلت الى ٦٦ بالمئة، وهي في تصاعد مستمر. وتؤكد الاحصاءات أن ٣٠ بالمئة قد عملوا في اسرائيل لمدة تزيد على عشرة أعوام.

ان نصف قوة العمل النشطة التي تعمل في اسرائيل تتقاضى أجوراً يقدر مجموعها بربع الدخل العام للضفة الغربية. ولكن سكان الضفة حساسون جداً ازاء مسألة الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي؛ لذلك فهم يبحثون دائماً عن البدائل خارج هذا الخيار. والميل الشديد، نسبياً، الى استبدال العمل في اسرائيل بالعمل في الخارج ليس ظاهرة جديدة في الضفة الغربية . فالتغيرات في المناخ الاقتصادي، أو القرارات السياسية الاسرائيلية المتعمدة، تخلق ظروف عمل غير مؤاتية، ويمكن ان تؤدي الى مزيد من الهجرة.

ويشير تحليل الاستخدام في الضفة الغربية واسرائيل الى ما يلي:

○ ان ٣٣,٣ بالمئة من المستخدمين في الضفة الغربية يعملون في الزراعة، مقابل ٩,٤ بالمئة من عمال الضفة الغربية في اسرائيل؛ وان ١٠,٥ بالمئة من جميع عمال الضفة مستخدمون في البناء.

○ بينما يستخدم ٥١,٢ بالمئة من عمال الضفة، في اسرائيل، في اعمال البناء، يعمل ٥١ بالمئة من المستخدمين في الضفة الغربية في الخدمات، مقابل ١٨,٨ بالمئة فقط من المستخدمين في اسرائيل.

○ تظهر أعمال المسح التي قام بها الهستدروت والتي نشرت في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٧ آب (اغسطس) ١٩٨٢، ان اجور عمال الضفة الغربية المستخدمين في أعمال البناء، بالساعة، تبلغ ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من أجر الساعة للعاملين الدائمين اليهود ذوي مواصفات العمل ذاتها[٣٢].

وبالاضافة الى الظروف القاسية التي يعمل فيها العمال الفلسطينيون، سواء في الضفة الغربية أو في اسرائيل، فان السلطات العسكرية الاسرائيلية لديها صلاحيات مطلقة لتنفيذ اجراءات وتدابير مختلفة بحق العمال الفلسطينيين، وتقييد حركتهم، وفرض الحصارات المتعددة عليهم. وفي هذا الشأن، تعدّدت ممارسات السلطات العسكرية على النحو التالي:

١ ـ تعديل قانون العمل الاردني المعمول به، واصدار أوامر باتجاه منح السلطات